

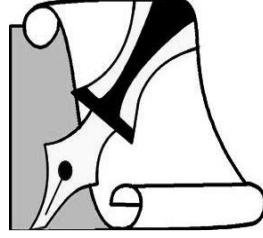


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بدأ العد العكسي للانتخابات النيابية المقبلة مع توقيع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مرسوم دعوة الهيئات الناخبة إلى الاستحقاق الانتخابي الذي سيرسم الخارطة الجديدة للقوى السياسية للسنوات الأربع المقبلة.

ومن المنتظر أن تشهد البلاد هذه الأيام ما يشبه الهدنة في المواقف الرئاسية، بفعل مغادرة رئيسا الجمهورية والحكومة إلى الخارج، ما سيجمّد البحث والتواصل الرئاسي وعلى المستويات الحكومية والوزارية المختلفة في الملفات الخلافية. ذلك أنّ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون هو في زيارة إلى الكويت، كما أن رئيس الحكومة سعد الحريري يشارك في مؤتمر دافوس الاقتصادي في سويسرا.

في هذه الأثناء، راوحت أزمة مرسوم ضباط العام ١٩٩٤ في سلبيتها، وتشير معطيات عدّة إلى أنّ لا حلّ لها على المدى القريب، وربما حتى موعد الانتخابات. فرئيس الجمهورية يعتبر أن رئيس مجلس النواب نبيه بري يريد فرض موازين جديدة على اللعبة السياسية، ويستغلّ زلة لسان بري حول أن القضاء هو للضعفاء للدلالة على أن الأخير يريد أن يكون فوق سلطة القضاء ويرفض الاعتراف بقراراته وأحكامه. ويقول قياديّو التيار الوطني الحر أن بري يريد فرض موازين جديدة للقوى في استعادة لمرحلة التسعينيات وربما فترة الحرب الأهلية في الثمانينيات.

وثمة دلالة في رفع عون السقف في وجه رئيس المجلس النيابي، عبر القول أنه "وصلنا إلى حيث بدأ المساس بسلطتنا، وهذا أمر غير مقبول. نحن نحترم كل السلطات كما ينصّ عليها الدستور والقوانين، ولا نريد أن نخاصم أحدا". كما شدّد على الدستور والقوانين محدّرا من الفوضى، "وعلى الجميع أن يفهم ذلك".

يشدّد المقربون من بري على أن عون يريد الخلاص تدريجياً من اتفاق الطائف، وهو لا يبغى التوصل إلى حلّ وسط كان بري قد اقترحه عبر إهمال مرسومي الأقدميات والترقيات والاستعاضة عنهما بمرسوم واحد يوقّعه رئيسا الجمهورية والحكومة ووزراء المال والدفاع والداخلية.

اليوم، انتقلت معركة بري إلى التصدي لمحاولة التيار الحر تعديل قانون الانتخاب، ويبدو أن رئيس المجلس يمارس لعبة كسب الوقت، حتى أن اللجنة الوزارية للبت باقتراح تمديد تسجيل المغتربين لم تجتمع أخيراً. ويشير البعض إلى أنه بمجرد توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، فقد تمّ إلغاء كل إمكانية لتعديل قانون الانتخاب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المغتربين مع تحديد موعد انتخاباتهم أواخر شهر نيسان المقبل. وينتقل هؤلاء إلى استخلاص أنه لم يعد هناك أي معنى لتضييع الوقت في اللجنة حول تعديل سطحي أو جوهري للقانون، ذلك أن الموعد تحدّد والوقت لم يعد يسمح بذلك.

ويقول البعض في قوى ٨ آذار (وان كان هذا المصطلح في تقسيم القوى إلى ٨ و ١٤ آذار لم يعد دقيقاً جداً)، أن المناخ السياسي ليس مناسباً لإدخال تعديلات على قانون الانتخابات، ذلك أن فتح الباب أمام تعديلات يهدّد الانتخابات برمتها، إذ سيلجأ كل طرف إلى محاولة فرض التعديلات التي يريدها، لتحوّل الجلسات النيابية إلى مسرحٍ للتنافس في التعديلات التي لن تؤدي إلى نتائج.

ويلفت هؤلاء النظر إلى أنّ المهم اليوم هو الانصراف إلى تأمين كل المستلزمات اللازمة لإجراء الانتخابات في شكلٍ شفافٍ وناجحٍ وفي موائمتها.

لكن من الممكن القول أن عون قد تمكّن من إثبات مصداقيته في رغبته في إجراء الانتخابات في موعدها. ذلك أنه إذا كان توقيع القانون يعتبر إجراءً طبيعياً، إلاّ أنّه ينطوي على أهمية وسط الجوّ المشكّك بإجراء الاستحقاق، ليرد، حسب التيار، على ما يُثار حول محاولات خارجية عدّة لنسف الانتخابات، لا بل إنه ذهب إلى القول أن عدم إجراء الانتخابات هو خط أحمر.

وهذا الأمر يأتي طبعاً ردّاً على اتهامات بري بأنه ثمة من لا يريد أن تجري الانتخابات، مقدّماً الأخير نفسه على أنّه لن يسمح بذلك.

ويشير مراقبون إلى أنّ ثمة إجماع على إجراء الانتخابات في موعدها، حتى أن هذا الأمر يشمل القوتين غير الراغبتين في إجراء الانتخابات على الأساس النسبي، أي تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي، وباتا راضخين إلى الأمر الواقع. كما أن ثمة قوى كالقوات اللبنانية، تتاصر التيار الحر في دعوته إلى تمديد التسجيل للمغتربين إلى ١٥ الشهر المقبل، باتت تدرك أن المشكلة تكمن في أنّ المدة

الزمنية المتبقية قصيرة جداً، ذلك أنه لو تمّ الافتراض أنّ كل القوى هي مع التمديد، فإنّه ما بين اتخاذ قرار بفتح دورة استثنائية ودعوة مجلس النواب لعقد جلسة للتصويت ونشر القانون في الجريدة الرسمية، فإنّه لن يبقى سوى ١٠ أيام، ناهيك عن المعارضة الكبيرة التي تقودها قوى سياسية كبيرة لمنع هذا الأمر وعلى رأسها الرئيس نبيه بري.

من هنا، يبدو أنّ أفق معالجة أزمة مرسوم الأقدمية قد أُقفل، ولا حلّ متوقعاً توفّره لها قبل إنجاز الانتخابات النيابية التي تشير المعطيات إلى ارتفاع تدريجي في منسوب حرارة الاستعدادات لها وانطلاق حركة الترشيحات والتحالفات.

ويلفت البعض النظر إلى أن أسباب هذه الأزمة ستكشف عند الشروع في تركيب السلطة الجديدة التي ستنبثق من الانتخابات التي تشهد الفترة الفاصلة عنها تطوراً على هذا الصعيد. إذ، من اليوم وحتى فتح صناديق الإقتراع في بلاد الإغتراب في ٢٧ نيسان المقبل، وفي لبنان في ٦ أيار، ستلاحق المواعيد البارزة على الأجندة السياسية في الداخل والخارج، عدا عن الإستحقاقات الإقليمية والدولية المنتظرة التي سترك آثارها على الساحة الداخلية بما لها من ارتدادات على الساحة اللبنانية المتأثرة، طبيعياً، بكل ما يجري حولها نتيجة ضعف هذا البلد وهشاشته السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وفي إطار وضع المناكفات الداخلية التي ستواكب المراحل والمحطات الانتخابية في انتظار الاستحقاق، يضع كثيرون موقف رئيس الجمهورية حول مرسوم الأقدمية، إذ يقولون أنّ عون أراد تحفيز شارع المسيحي وضبطه، متوقعاً أن يلجأ أخصامه على الساحة، كالقوات والكتائب وغيرها، إلى المزايدات الانتخابية المبنية على مواضيع سياسيّة واجتماعيّة وبيئيّة واقتصاديّة، كما يفعل على الدوام مثلاً رئيس الكتائب سامي الجميل.

وعُلم على صعيد التيار، أنّ ثمة محاولة مستميتة لمنع بري من تكريس التوقيع الشيعي إلى جانب التوقيعين الماروني والسني، وأن لا تساهل في هذا الموضوع. ويستعد رئيس التيار الوزير جبران باسيل لإجراء جردة كبيرة من التغييرات أو ما يسمّيه كثيرون في التيار بـ"النفضة" بعد الانتخابات، من شأنها، كما يقول البعض من خارج التيار أو من خصوم باسيل داخله، تكريس زعامته في التيار الشعبي الأكبر على الساحة المسيحية، تمهيداً لمعركته الرئاسيّة.

وباسيل، حسب هؤلاء، يريد عبر رفع شعار تسجيل المغتربين خلق عنوان سياسي يمكّنه من افتتاح حملته الانتخابية، وهو: حق المغتربين في الاقتراع، واتّهام الآخرين بحرمانه إدخال الإصلاحات على القانون.

وبالعودة إلى المناخ السياسي المرتقب قبل الانتخابات، فإنّ المحطة الأولى المقرّرة إيذاناً بافتتاح الحملات الانتخابية واستناداً إلى القانون الجديد، ستنتقل في ٥ شباط المقبل تاريخ فتح باب الترشيح في وزارة الداخلية رسمياً لتسجيل أسماء المرشحين ضمن اللوائح والتي تمتد شهراً كاملاً حتى ٧ آذار حين سيقفل باب الترشيح. وستندفع القوى السياسيّة بعدتها الكاملة للشروع في معركتها الانتخابية، وهو ما يجعل الملفات المطروحة مادة دسمة بالنسبة إلى تلك القوى. وستمتد هذه الفترة إلى ٢٢ آذار، هي مهلة العودة عن الترشيحات، ولا تكتمل فصولها إلا في مهلة ٢٧ آذار، لحظة الإعلان النهائي عن اللوائح الانتخابية التي ستخوض الانتخابات.

وإذا كانت القوى المختلفة قد سلّمت بحتميّة الانتخابات، إلا في حال بروز حدث فائق الأهمية مثل عدوان إسرائيلي على لبنان على سبيل المثال، وهو اليوم أمرٌ مستبعد، فإنّه من الواضح أنّ الخارطة السياسية سوف تختلف، وإن في شكل غير دراماتيكي، عن السابق، إذ إنّ قانون الانتخاب الذي يعتمد النظام النسبي للمرة الأولى سيحول، حسب كثيرين، دون تمكّن فريق بعينه من الفوز بالأكثرية مثلما كان يحصل في القوانين الانتخابية السابقة التي اعتمدت النظام الأكثرية الإقصائي، والذي مكّن فريقاً أو مجموعة أفرقاء من الاستحواذ على الأكثرية النيابية وبالتالي التحكم بالسلطة.

طبعاً، لا يمكننا التوهّم أنّ هذا القانون سيفرض تغييراً على صعيد سيطرة القوى الكبرى على الساحة السياسية الطائفية، وإن كان سيحدّ قليلاً من هيمنتها. لكن هذا الأمر يعني أنّ نتائج الانتخابات لن تُمكن فريقاً بعينه من الفوز بأكثريةٍ مُطلقة، وستتوزّع المقاعد النيابية بين مختلف القوى التي سيكون عليها تكوين سلطة ائتلافية لا يمكن فريق منها أن يفرض مشيئته أو إرادته على بقية الأفرقاء.

دعم غربي للاستقرار اللبناني..

وربطاً بموضوع الانتخابات، عُلم أنّ ثمة رغبة غربيّة، ومنها أميركية، بإجراء هذا الاستحقاق، في ظلّ تصوّرٍ غربيّ بأنّه بالإمكان إجراء الانتخابات في إطار الحفاظ على الاستقرار اللبناني.

وتشير الرغبة الغربيّة إلى أنّ لبنان قد توافق بكل قواه السياسية على قانون انتخابي جديد يعتبر الأفضل حتى الآن. وهي تنثني على التحضيرات الرسميّة لإجراء الانتخابات الهامّة للبنان الذي له موقع ودور في المرحلة المقبلة ربطاً بتطورات المنطقة والتسويات التي ستصل إليها في نهاية المطاف.

ويبدو أن الغرب مرتاح إلى القطوع الذي اجتازه لبنان مع استقالة الرئيس سعد الحريري، بعد أن جرت رهانات على هزّ استقرار لبنان ربطاً بهذه الاستقالة. من هنا يمكن تفسير الجهد الغربي الكبير الذي بُذل في سبيل إخراج الحريري من احتجازه وتأمين عودته إلى لبنان.

ومن الممكن القول أن هذا التمسك الغربي بالاستقرار اللبناني يعني الجوانب السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والماليّة. وكانت لافتة للنظر زيارة مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسليا، الى لبنان.

ومن الواضح أن الإدارة الأميركية تولي أهميّة قصوى للاستقرار في لبنان ربطاً بأحداث المنطقة، كما يقول متابعون للمواقف الأميركية الأخيرة.

لكن واشنطن تذهب إلى النهاية في محاولة حصار حزب الله في الجانب المالي، في ظلّاشادة بالأداء المالي اللبناني، وبأداء حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. ويندرج أحد عناوين هذه الزيارة في سياق تشديد الرقابة الأميركية على حركة أموال الحزب بهدف التثبّت من مدى التزام لبنان بتطبيق العقوبات المالية على الحزب، لتجفيف منابع تمويله، والتي تعد جزءاً من سياسة واشنطن لمكافحة تمويل الإرهاب، بحسب تصنيفها.

لكن المهمّ في الأمر أنّ الإدارة الأميركية تتعامل مع وجود حزب الله في لبنان كأمرٍ واقع، وهي لا ترغب بالمسّ في النظام المصرفي للبنان الذي أكّد مسؤولوه التزامهم بأعلى المعايير القانونية الدولية، لجهة نقل الأموال والحركة المالية ومحاربة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وقد حاول الضيف الأميركي جاهداً فصل الحزب عن بيئته الشيعية التي فشل الرهان الأميركي كثيراً على إحداث خرق جدّي فيها، ولكنه لا يزال يراهن على بعض الشخصيات غير ذات القدرة الشعبية في محاولة لتصوير الأمر وكأنّه انقسام داخل الطائفة الشيعية، مع الاستعانة ببعض الخبراء في الانتخابات ممّن يبحثون في لغة الأرقام، ورسم خرائط التحالفات.

يأتي هذا الأمر مع التأكيد الأميركي أنّ قانون واشنطن لا يستهدف الطائفة، إنّما يستهدف الأنشطة المالية للحزب في كل أنحاء العالم. ويبدو أنّ المسعى الأميركي في محاولة تعويم شخصيات شيعية سياسية ودينية، وخاصة على الصعيد الإعلامي، مستمرة على هذا الصعيد، وهو يتصاعد تحضيراً للانتخابات النيابية.

بالطبع، فإنّ الإدارة الأميركية تصنّف مواجهتها للحزب في لبنان ضمن مواجهة أشمل وأكبر في المنطقة مع إيران، والعقوبات التي تطال الحزب تندرج في سياق المواجهة مع إيران، خصوصاً أنها ترافقت مع عقوبات طالت مؤسسات إيرانية عديدة، تحت عناوين مختلفة، كحقوق الإنسان والصواريخ الباليستية ومكافحة الإرهاب، من دون القدرة، حتى الآن، في المسّ في الاتفاق النووي مع طهران.

في الخلاصة، يبدو من المواقف الغربية الأخيرة، أنّ ثمة اطمئنان لعدم وجود قدرة جدّية، داخلية أو خارجية، لتعطيل الانتخابات في لبنان.

لكن للغرب طلبات من لبنان بأن يستغل الفرص التي تُتاح أمامه لتعزيز أمنه واستقراره، في ظلّ الدعم الغربي، الأوروبي منه على وجه الخصوص، والذي لا ينظر بارتياح إلى ما يعتبره تنازعاً سياسياً لا يُفيد لبنان، بل يُضيع عليه فرص الهدوء والانتعاش الإقتصادي الأكبر، خشية شل البلاد، مع كل ما يقدّمه ذلك من صورةٍ سلبيةٍ عنها.

## المؤامرة الأميركية على قضية اللاجئين الفلسطينيين



في هذه الأثناء، اتخذت الولايات المتحدة الأميركية قراراً خطيراً قد يكون له مفاعيل بالغة التأثير على لبنان، وذلك عبر تجميد ١٢٥ مليون دولار من مساهمتها في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) لهذا العام، وكان من المقرر دفعها مطلع الشهر الحالي، في محاولة لإجبار السلطة الفلسطينية على الالتزام برؤية واشنطن للسلام، وذلك بعد أيام على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

وما يمثل قلقاً أكبر في الأمر أنّ هذا القرار بتجميد المساعدات لم يحصل على شجب عربي كما هو لازم، وربما ليس الأمر بمستغرب كون أنه حتى القرار بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، لم يحصل على موقف عربي مواجه حادّ لقرار جاء لابتزاز الفلسطينيين.

وتقدّم الأونروا خدمات إلى ٥,٣ مليون لاجئ فلسطيني في الأراضي الفلسطينية لعامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وفي الأردن ولبنان وسوريا، وتشغل ٧١١ مدرسة و١٤٣ عيادة صحية. كما أن الإدارة الأميركية تدرس قطع مبلغ ١٨٠ مليون دولار من مساهمتها في ميزانية الأونروا، وهو أمر مرهون بموقف السلطة الفلسطينية، كما يقول مسؤولون أميركيون يشيرون إلى أن إدارة ترامب اتخذت هذا الإجراء بعد إعلان السلطة الفلسطينية وقف الاتصالات مع الإدارة الأميركية، في أعقاب اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل!

وثمة حالة إرباك في الوكالة تُرجمت في الاجتماع الطارئ الذي عُقد في عمان برئاسة المفوض العام لها بيار كرينبول، وبمشاركة مديري عمليات المناطق الخمسة، وخلص إلى مناقشة تبعات القرار الأميركي حال تنفيذه، وأبرزها عجز موازنة الوكالة منذ بداية العام الحالي حتى الآن في واقع ١٧٤ مليون دولار، وهو أمرٌ مرشّحٌ للزيادة عند وقف دعم الولايات المتحدة، أكبر مانح للوكالة، أو تخفيض حجمه، والمقدّر بحوالي ٣٧٠ مليون دولار سنوياً.

وفي حال تنفيذ ذلك سيتمّ تعليق بعض الخدمات، وقد تضطر الوكالة عند استمرار الحال لما بعد نهاية الشهر الحالي، إلى المزيد من تقليص الخدمات.

ويبدو لبنان الأكثر تضرراً على هذا الصعيد، ذلك أنّ المساعدات كان قد تمّ تخفيضها أصلاً في وقتٍ سابقٍ قريب، ومن شأن هذه التدابير أن تؤثر حُكماً على الخدمات بجميع أشكالها التربويّة والصحيّة والإغاثيّة، علماً أنّ بعض الفلسطينيين يشيرون إلى حماسة لدى بعض الموظفين الكبار في الأونروا لاتّخاذ إجراءات كهذه.

ويلفت البعض النظر إلى أنّ العجز في الموازنة العامة لهذه الوكالة قد يصل هذا العام إلى أرقامٍ قياسية متجاوزاً عجز العام ٢٠١٥، ومن المتوقّع أن يصل إلى وضعٍ شبه كارثي في حال قطع المساهمة الأميركية المخصّصة لموازنة الصندوق العام.

وهذا الأمر يعني أنّ هناك قطاعات خدماتيّة جديدة في لبنان ستكون محل استهدافٍ مُقبل وتحديداً في قطاعات الصحة والتعليم والبرنامج المتعلّق بالمهجرين الفلسطينيين من سوريا، وهم الشريحة التي تعاني أصلاً، وغير ذلك من الإجراءات التي سيتمّ تمريرها في شكلٍ تدريجي وصولاً إلى إعلان إدارة الأونروا عجزها عن تقديم الخدمات وهذا ما يسهّل إمكانية طرح سيناريوهات حلّ وكالة الغوث أو نقل مهامّها إلى هيئات أمميّة أخرى.

والخطر في الأمر أن الوكالة قد استسهلت اتّخاذ إجراءات من شأنها المسّ بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما أنّها درجت في الفترة الأخيرة على اختيار الطرق الأسهل في معالجة الأزمة المالية، القائمة أصلاً والتي لا ينكرها الفلسطينيون.

ويلفت قيادي فلسطيني النظر إلى أنّ الأمر لا يمكن أن يستمر على هذا المنوال الانحداري، ويجب إيجاد معالجات جدّية وجذريّة لهذه المشكلة عبر ثلاثة خطوط متوازية:

الأول، يتمثّل في حثّ المجتمع الدولي والدول المانحة خاصة على زيادة مساهماتها المالية بما يسدّ ثغرة تقليص الولايات المتحدة لمساهماتها.

الثاني، إعادة بحث مسألة التمويل المستدام لموازنة الأونروا بتخصيص موازنة ثابتة من موازنة الأمم المتحدة.

الثالث، دعوة الدول العربية والإسلامية إلى زيادة مساهماتها المالية في صندوق المشاريع ونداءات الطوارئ المختلفة.

كم أنّ هذا الأمر يجب أن يترافق مع ضرورة ترشيد النفقات وصرف الأموال في المكان الصحيح في إطار سياسة واضحة شفافة ومُعلنة لمحاربة الفساد، علماً أنّ ثمة "مُفسدين" في هذه الوكالة قد يتمّ الإعلان عنهم في حال استمرت الوكالة في سياستها الخطيرة الحالية، بما يوفر ملايين الدولارات التي يمكن أن تستخدم في صالح اللاجئين.

وثمة رأي سائد في أوساط الفلسطينيين هو أنّ مواجهة هذا الأمر يجب أن يتمّ عبر موقف فلسطيني موحد في الشتات، وخاصة في لبنان على مستوى فصائل منظمة التحرير أو تلك التي في خارجها، وعلى مستوى الفصائل والاتحادات ومختلف الهيئات والحركات الشعبية التي يجب أن تتوحد وتحدّث من نشاطاتها بما يوصل الصوت إلى العالم، لا بل يبعث رسالة موحّدة من الشعب الفلسطيني بالتمسك بوكالة الغوث وخدماتها وبالتمسك بمطلب زيادة الخدمات وأيضاً بالتمسك بحق العودة.

على أنّ هذا الأمر لا يُلغي مسؤولية الدول العربية، خاصة المضيضة ومنها لبنان، في مؤازرة اللاجئين في تحركاتهم المطليبة وإثارة المشكلة على المستويين العربي والدولي، ذلك أنّ مخاطر هذا الأمر ستكون أكثر جديّة على لبنان منها على الدول الأخرى.

وثمة تساؤلات لدى بعض الفلسطينيين حول الموقف اللبناني الذي يصفه كثيرون باللامبالي والعاجز، بينما يذهب البعض إلى وصفه بالمواطىء. وثمة مطالبات بأن يثير لبنان هذا الموضوع مع الدول المعنية، ويستطيع لبنان المساهمة في إعادة الأونروا النظر في هيكلتها الإدارية في سبيل موازنة مالية أكثر فاعليّة.

وتوكّد مصادر فلسطينية مستقلة أنّه من غير المطلوب الاصطدام بالوكالة التي يجب الدفاع عنها كشاهدٍ على النكبة واللجوء، وتالياً التمسك بها ومواصلة النضال من أجل تحسين خدماتها وزيادة تقديماتها باعتبارها مؤسسة دولية معنيّة وشاهدة على قضية اللاجئين إلى حين العودة إلى فلسطين.

وتشير إلى ضرورة القيام بمبادرات ومواقف فلسطينية عملية أولاً، ثم بتحريك قضية الأونروا عربياً وإسلامياً ودولياً ابتداءً من مجلس الجامعة العربية (وزراء الخارجية العرب) مروراً بمنظمة التعاون الإسلامي، وصولاً إلى الجمعية العامة ذات المسؤولية الأولى من الناحية الرسمية على الأونروا واستمراريتها وإحباط المؤامرة الإسرائيلية والأميركية، أو محاولة تغيير قرار الجمعية العامة الذي شكّلها وحدّد اختصاصها، وميّزها عن كل حالة لاجئين أخرى.

وبالنسبة إلى الفصائل في لبنان، فإنّ هذا الواقع يُثير مخاوف من تداعيات نفسية واجتماعية على الشعب الفلسطيني كتشريد شرائح فلسطينية قد تصبح في مرمى مستقطبيها من الإرهابيين، وهو الأمر الذي يطال خصوصاً النازحين الفلسطينيين القادمين من سوريا، ما قد يحوّل اللاجئين إلى "قنابل موقوتة".

يحذّر الفلسطينيون من خطورة هذا الأمر ويضعونه في إطار سياسة دولية لتوطين اللاجئين في لبنان. وقد شرّعت الفصائل، منذ بدء تخفيض تقديمات الوكالة، في حركة احتجاج شعبية لكنّها سرعان ما توقّفت، نتيجة ما يُشير إليه البعض من ضغوط تعرّضت لها الفصائل، تارةً تحت عنوان عدم الاقتراب من المكاتب الرئيسية للأونروا، وتارةً أخرى بذريعة حجج أمنية!

في كل الأحوال، يبدو هذا الأمر بمثابة الخطوة الأخطر على صعيد استهداف الشعب الفلسطيني في لبنان على طريق التقلّات النهائي من أية مسؤولية دولية إنسانية تجاه الشعب الفلسطيني في لبنان خاصةً وفي الشتات عامّةً.

والحال أن الفلسطينيين في لبنان كانوا قد حدّروا منذ أشهر طويلة من تقليص مساعدات الأونروا التي تعتبر بحسبهم الشاهد الحيّ على قضية اللجوء، وهم يضعون ذلك في إطار المخطّط الدولي المستمر لاستهداف المخيمات، وقد أبلغوا الأونروا بشكلٍ مستمرٍ من أنّ هذا التقليص سيكون وبالاً على الوجود الفلسطيني في لبنان، وخاصةً على الصعيد الطبّي.

ويضع فلسطينيو لبنان هذا الأمر في إطار مخطّط يساعد على توريث الفلسطينيين انطلاقاً من المخيمات، بما يخرج اللاجئين عن هدفهم الأول المتمثّل في حقّ العودة إلى ديارهم في بلادهم الأم.

ويحذّر البعض من دقّة المرحلة، كون هذا الأمر يأتي في ظلّ العواصف المذهبيّة الدمويّة في المنطقة، مخافة أن يشكّل الفلسطيني في لبنان هدفاً هشاً لتيارات من أهدافها تصفية حسابات مذهبيّة أو تخريب الساحة اللبنانية. وهنا ثمة مسؤوليّة لبنانيّة عمّا يجري، حسب بعض الفلسطينيين.

والواقع أنّ ثمة مسؤوليّة على لبنان للتحرك على هذا الصعيد، إذ أنّ هذا البلد سيتأثر بشدّة من تراجع الحالة الاجتماعية للفلسطينيين على أرضيه، وقد يقع ضحية ما يحصل لهم، سواء لناحية التوطين على أرضيه أو لناحية تحوّل الساحة اللبنانية مرتعاً لأعمال أفراد فلسطينيين متورطين بمخطّطات خارجيّة إرهابيّة.

من ناحيته، يبدو لبنان عاجزاً، خاصة في ظلّ حوارٍ مبتورٍ مع الفلسطينيين الذين يناشدون السلطات اللبنانية رفع الصوت عالياً أمام المجتمع الدولي مع المطالبة المستمرة بتوفير الحقوق المدنية لهذا الشعب المتشرّد.

ويبدو أنّ الأمور تتّجه نحو الأسوأ، إذ إنّ لبنان قد تلقّى قبل مدّة، حسب أوساط فلسطينية، عرضاً، بالحصول على مبلغ مالي نظير تحمّل مسؤولية اللاجئين، الأمر المرفوض فلسطينياً كونه سيساعد المجتمع الدولي على التنصّل من تحمّل أعباء اللاجئين ورميها على لبنان، من دون ضمانات أن تستمرّ تلك المساعدات في المستقبل.

وكان من المؤسف أن تحركات الفلسطينيين على هذا الصعيد لم تكن مثمرة، ومنها إغلاق مراكز الأونروا في عددٍ من المخيمات، ويلمح البعض على الساحة الفلسطينية إلى أنّ تلك التحركات قد لا تقتصر على حيّزٍ جغرافيٍّ يحدها في المخيمات، ويذهب البعض إلى التهديد بالتوجّه نحو الجنوب، تحديداً نحو الحدود اللبنانية الفلسطينية. حتى أنّ بعض الفلسطينيين قد ذهب إلى مطالبة الأمم المتحدة بتشكيل فريقٍ تقصي حقائق من أجل الوقوف على ما يقولون أنّه فساد داخل إدارة الأونروا، مطالبين بترشيد الأموال باتّجاه خدمة اللاجئين داخل المخيمات.

لكن، في مقابل هذا الأمر، ثمة عمل فلسطيني جدّي وقد حقّق نتائج إيجابية، تقوم به الفصائل المختلفة، على خطّ تحييد الشتات الفلسطيني في لبنان، خصوصاً في المخيمات، عن أيّ تورّط تخريبي يهدّد المخيمات والجوار وبالتالي الأمن الوطني للبنان، وقضية اللاجئين.

ويطالب الفلسطينيون بمقاربة مسألة أمن المخيمات من زاوية إيجابية، ويشدّد هؤلاء على أن الوجود الفلسطيني في لبنان لم يصدر عنه ما يهدّد الأمن اللبناني، وقد تعرّض لاختبار هامّ منذ اندلاع الأحداث السورية، إلّا أنّ الفلسطينيين في لبنان لم يتعرّضوا بالتهديد لهذا البلد المضيف لهم، وقد شكّلت مخيمات اللاجئين المجاورة للضاحية الجنوبية خير مثالٍ على ذلك، وفي ذلك دلالة مذهبية كبيرة، على حدّ تعبير أكثر من قيادي فلسطيني.

ويلفت بعض الفلسطينين النظر إلى أنّ ثمة جانباً هامّاً في هذه المعركة يجب تسليط الضوء عليه، إذ إنّ التعاطي مع هذه الإجراءات الأميركية يجب أن يتمّ عبر تعرية مصطلح "المساعدات الأميركية" أو "المعونة الاقتصادية الأميركية" التي تقدّمها واشنطن عبر هيئاتها المختلفة إلى موازنة الوكالة.

ويجب التوضيح بأنّ ما يُقدّم من أموال إلى موازنة الأونروا يمثل حقوقاً مكتسبة تقدّمها الحكومات العالمية للشعب الفلسطيني، الغربية منها على وجه الخصوص، وهي مساعدات جاءت نتيجة الجريمة التي ارتكبت بحقّ فلسطين منذ قرار التقسيم العام ١٩٤٧، ثم خلق مشكلة اللاجئين والاعتراف بشرعية إسرائيل.

لذا، فإنّ هذه الحقوق لا تنتهي ولا يزول مفعولها إلّا بانتهاء السبب وهو إنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعودتهم إلى أراضيهم وفقاً للقرار ١٩٤.

كما أنّ الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون، والذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ما هو إلّا نتيجة سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة والتي تقدّم دعماً مالياً أكثر بأضعافٍ كبيرة للحكومات الإسرائيلية.

ويقول قيادي فلسطيني أنّ ما قُدِّم لإسرائيل خلال عامين فقط، يساوي كل ما قُدِّم إلى السلطة الفلسطينية خلال ٢٣ عاماً!

إذ إنّ قيمة الأموال المُقدّمة للسلطة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو لم تزيد عن ثمانية مليارات دولار، فيما وصلت قيمة المساعدات المُقدّمة إلى إسرائيل خلال العامين الماضيين إلى نحو هذا المبلغ! هذا مقارنة مع مبلغ يصل إلى ١٣٠ مليار دولار هو إجمالي المعونات الاقتصادية الأميركية المُقدّمة إلى إسرائيل منذ العام ١٩٤٩.

من هنا، والكلام للقيادي الفلسطيني، يجب الإقلاع عن استخدام مصطلح "المساعدات" الأميركية والغربيّة المُقدّمة إلى الشعب الفلسطيني، واستخدام مصطلح "حصّة" الولايات المتحدة أو "مساهمتها"، بدلاً عنه.